

صورة الآخر المخالف في المدونة الكلامية

The image of the other offender in the theology chronicles

| | | |
|---|-------|---|
| مختبر الأبعاد القيمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2. | فلسفة | مختاري عمر* Mokhtari Omar Omarmokhtari25@yahoo.com |
| مختبر الأبعاد القيمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2. | فلسفة | أ.د. يموتن علجية Yamouten Aldjia yamoutenm@gmail.com |
| DOI: 10.46315/1714-011-003-013 | | |

الإرسال: 16/02/2021 القبول: 09/05/2021 النشر: 16/06/2022

الملخص: استطاع علم الكلام أن يضع له مكانا هاما بين العلوم الإسلامية، إلى درجة أن تقدم عليها في الرتبة شرفا لشرف موضوعه وهو البحث في ذات واجب الوجود، وقد حمل همّ الدفاع عن الدين ونُصرتِه والدِّبّ عن عقيدة التوحيد، وهذا كان دَيْدَن كل الفرق الكلامية الإسلامية التي جعلت من الكلام صَنْعَةً لها، غير أنه بدأ في فترة لاحقة وكأنه ينحرف عن هدفه الأصيل يوم جعلت منه بعض الفرق الإسلامية لاهوتا إقصائيا، وبعثته خطابا اصطفايا موجها بمنطق الفرقة الناجية ودعاوى التفضيل المَلِّي واليَجَلِّي، فأنبتت في تربته عقلا إتهاميا تكفيريا تُحاكم به العقائد المخالفة بنرجسية واستعلاء، لتغيب كل صور التعددية الدينية التي يحيا فيها الأنا بجانب الآخر المختلف أو حتى المعارض ويتعايش معه، بدعوى امتلاكها الحق والصواب الذي يدور عند الفرقة الناجية وحدها، فكَرَّسَ فِرْقَةُ المسلمين وتشتتهم، مصطدما مع فقه وحدة الأمة الذي نادى به القرآن والسنة، بعضده في ذلك حديث الفرقة الناجية الذي غدى سلاحا في بعث نزعة التكفير والغلو والتعصّب، بعد أن صَبَّت كل فرقة الحق والنجاة في حوض أصولها لا يشاركها في ذلك أحد.

الكلمات المفتاحية: علم الكلام، التعددية الدينية، اللاهوت الصراطي، الفرقة الناجية، التكفير.

Abstract: theology was able to place an important place for it among the Islamic sciences, to the point that it was presented in the rank in honor of its subject honor, which is the search for the same duty of existence. That made speech syntax for her, However, he started at a later period as if he deviates from his original goal on the day that some Islamic factions made him an exclusionary theology and sent him a line of speech directed by the logic of the surviving division and the allegations of Milli and beekeeping preference. The ego has the side of the other, or even the opponent, and coexists with it, claiming that it possesses the truth and rightness that goes on with the surviving group alone. He devoted the separation of Muslims and dispersed them, colliding with the jurisprudence of the unity of the ummah, which the Qur'an and Sunnah called for, supported by the discourse of the surviving group, which became a weapon in reviving the tendency of atonement, exaggeration and fanaticism, after all the group of truth and salvation were poured into a pool of its origins that no one shared in that.

Key words: theology; religious pluralism; Surreal theology; surviving division; atonement.

مقدمة :

مما يتبدى للوهلة الأولى لدى العودة إلى التراث الإسلامي وبالضبط عند مرحلة فجر الإسلام، أن مسلمي تلك الفترة كانوا تحت وصاية سلطتين قويتين على مستوى الفكر والممارسة، وهما السلطة الوحيانية والسلطة النبوية، بحيث كانوا يُؤْمرون فيُقبلون، ويُدعون فيستجيبون، يُنْهَوْنَ فيَمْتَنِعُونَ، ناهيك عن الحضور القوي لشخصية الرسول -صلى الله عليه وسلم- والضح الروحي الهائل لقيم الإسلام وتعاليمه، فاستطاع النبي أن يُكوِّنَ مجتمع التآخي والوحدة والألفة، لأن الفتوى كانت محصورة في سقف النبوة، ومتدفقة المعاني من مرجعية الوحي، الذي لازال لم يكن قد انقطع. فتمت صياغة مدونة واحدة في الإيمان والعمل وإن على مستوى شفهي، ما يعني أن التَّعَدُّدَ والتنوع حول قضايا الإيمان، والأحكام، لم يكن موجودا البتة في حضرة المصطفى الأمين، لكن هذه الصورة الواحدة في التدين لم تدم طويلا، إذ سرعان ما شَبَّ الخلاف بعد الفترة التي أعقبت وفاة الرسول، والمنعرج الحاسم في تاريخ الخلافة الإسلامية المتمثل في حالة الخصومة، والنزاع إلى حد استحضر السيف، والذين سيصيبان أشهاد مجتمع النبوة (الصحابة)، حول قضية لم تمس صُلْبَ الدين بل فروع وه: الإمامة، لتتحقق المصاديق النبوية حول افتراق الأمة، كما يتضح من رواية عبد الله بن عمرو «لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، تَفَرَّقَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَتَّرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، تَزِيدُ عَلَيْهِمْ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً » فقالوا: من هذه المِلَّةُ الواحدة ؟ قال: ما أنا عليها وأصحابي» (الأجري، أ، 1997، ص 308، 307)، والذي اعتدَّتْ به كل الفرق الكلامية في مسيرتها الجدلية مع خصومها، وفي هذا المشهد السياسي المتأزَّم برز علم الكلام، الذي انبرى للدفاع عن العقيدة ضد خصومها. وإن كانت منطلقاته سياسية بحتة، فقد تَغَذَّى بالخلاف السياسي بين المسلمين حول قضية القصاص من دم عثمان، وما ترتب عنها من ولاء وبراء، فالمُلاحَظُ تاريخيا أنه شهد تَوْهُّجًا في نشاطه داخل المجتمع الإسلامي أكثر من خارجه، فقد استأثرت مسألة الإمامة وغيرها اهتمام العقل الكلامي، فتنوعت الآراء، وتعددت الرؤى، واستفحل الجدل، وشاعت هستيريا التكفير والتبديع، وتكْرَّسَ عقل إقصائي اتِّهَامِي، تَمَثَّلَتْهُ كل الفرق التي سعت إلى احتكار مقولة الفرقة الناجية الواحدة، ومركزة الخلاص ببطن النحلة المنصورة، والتابعين لها بإحسان، رغم أن ملامح هذه الفرقة الناجية لم تكن واضحة المعالم في نص الحديث، الذي ارتجَّ سَنَدُهُ وَمَتْنُهُ فيما بعد. ولم يضع النبي ميزانا وضابطا تتحدد به الفرقة الناجية من الفرق الهالكة، سوى اتباع ما كان عليه هو وأصحابه، وكل الفرق إلى السنة تُعْزِي أقوالها وأفعالها، فما هو موقف علم الكلام من حقيقة التنوع والتعدد

الفرقي الذي فار به تاريخ العقائد؟ لماذا سعت الفرق الكلامية إلى الإقتناع بأصولها ومقالاتها لنبد وإقصاء الفرق الأخرى المشاركة لها في الملة بدعوى أنها تملك الحق وعلى صراط مستقيم؟ وهل لعبت السياسة دورا في تقليص وضمحل هاشم الحرية الدينية داخل المجتمع الإسلامي؟ أما فيما يتعلق بالمنهج المُعتمد في هذا المقال فقد استعنا بالتحليلي والاستقرائي منه لأنه أنسب للموضوع مما يتيح لنا العودة إلى النصوص من مراجع أو مصادر واستكناه مضامينها وتفكيكها بما يخدم أغراضنا البحثية، إضافة للمنهج المقارن كلما اقتضى الأمر مقارنة أقوال ومقالات الفرق .

الحقانية النحلية: لقد أجهزت روح التكفير على جل الممارسات الكلامية والمناظرات العقدية، لأن اللاهوت الصراطي المعتمد تصنيفي إقصائي إما مؤمن ناجٍ أو كافر هالك، لينقلب علم الكلام الذي كان في جوهره مُوجها للدفاع عن العقيدة، فيصبح دفاعا عن مسلمة وبديهيات الفرق، وانتصارا لها وإلزاما للخصوم بمقولاتها، فالحقيقة الدينية مُنجَزٌ اجتهد فيه الأئمة والعلماء، ورسما حدود البحث والاشتغال فيه، مما يُغنينا عن قبول أي بدعة بدليل، سواء ادعى صاحبها أنها من نبات القرآن، أو السنة أو العقل أو الواقع «... من هذا المنطلق كثيرا ما نجد في البحوث الكلامية أن حجة المدعي تتم عن طريق القرآن أو السنة أو العقل، بيد أنها تُردُّ و يُعرض عنها. لكونها مخالفة لإجماع علماء ومتمكلي ذلك المذهب » (حب الله، ح، 1381، ص 67)، والآن ننتقل إلى مشهدة هذا الواقع التكفيري الإقصائي عند الفرق، والتي ترفع كلها أيديها إلى سماء واحدة، وتتوجه رقابها إلى نفس القبلية. فقد انطلق حراس العقيدة من لحاظ منطقي: إما ما نعتقه أو تكفرون، ولا وجود لحد أوسط بين منطقنا ونقيضكم، لأن الحقيقة الدينية واحدة لا تقبل التنوع أو التعدد، ولا يمكن إلا أن تتركز في حزب واحد، وفرقة بعينها كلٌ يصيح أنها هاهنا مبنوثة « فهذا معناه مركزة الحقيقة داخل مذهب معين وعدم إمكانية القول بأي نوع من التداخل أو التوزيع الحقائق فيما بين المذاهب » (حب الله، ح، 1381، ص 72).

● مواد تاريخية في ثقافة الإقصاء الكلامية (قراءة في المدونة التكفيرية عند الفرق)

1/ **التكفير عند الخوارج:** ربما أول فرقة دشت لاهوتا صراطيا تكفيريا، وصنعت مشهد سوداوي لمجتمع التوحيد هم: الخوارج، كأول حركة سياسية دينية تساوم عقائد المسلمين باسم النص، تصنفهم كفارا مارقين يُستباح منهم الدم والعرض، أو مؤمنين ناجين على مقالة القوم. وقد أسقطوا ميزانهم الفرقي على الصحابة، بدءا من معركة صفين (37هـ) فساوموا العقائد بالسياسة « أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب _ رضوان الله عليه ! أن حَكَمَ، وهم مختلفون: هل

كفره شرك أم لا؟ وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، إلا «النجيدات» فإنها لا تقول ذلك. وأجمعوا على أن الله _ سبحانه! _ يعذب أصحاب الكبائر عذابا دائما، إلا «النجيدات» أصحاب «نجدة(169هـ)» (الأشعري، أ، 2017، ص 140)، وقد أكدت كل كتب الفرق والملة إجماع أهل هذه الطائفة على تكفير مخالفهم، وإعلان الجهاد فيهم، بل وحتى العوام من الناس الذين اجتروا الكبائر من الذنوب، عدّوها مكفريات مخرجة من الملة، فأصدروا في حق كل مخالف منهم حاضرا كان، أو غائبا صك الخروج من الدين، بُشراهم العذاب وخسران الدارين، ما أتاح لهم بناء فلسفة ثورية ضد الرعية (أصحاب الكبائر) والحكام باسم المقدس، فكان تاريخهم انقلاب وتمرد وخروج على الحكام، فالولاء والبراء هو عمدة الاعتقاد الخارجي «وتجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما، ويُقدّمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة: حقا وواجبا» (الشهرستاني، أ، 2008، ص 93).

ويمكن أن نستحضر النص الخارجي التكفيري والإقصائي في ثوبه الإباضي؛ الذي أتاح لنا فرصة الاطلاع على المتن الخارجي دون واسطة مؤرخ موالٍ أو معارض، حيث يذهب قطب الأئمة الإباضية الجزائري أمحمد بن يوسف أطفيش(ت 1332هـ) إلى القول؛ بصحة مذهب الإباضية واعتبر أن شك الإباضي في مذهبه كفر ونفاق، إذ لا تستوي كل الفرق الإسلامية مع الإباضية في الحقانية واليقين، وهذا في شرحه لكتاب النيل وشفاء العليل للثميني (ت 1223هـ) حيث يقول على لسانه «ويجب على المرء فرز دينه كفرز طريق داره.. فالشاك في كونه صوابا ودين مخالفينا خطأ منافق ولو منا، ولا يشم رائحة الجنة ولو صلى حتى يخرج عظم جبهته، أو صام الدهر، وتصدق بلا غاية، «(أطفيش، م، 1983، ص 431، 430). هذا غيظ من فيض اللاهوت الخارجي الإقصائي الانحصاري. المتشبع بروح التكفير والإلغاء الذي يأخذ بمبدأ المذهبية والانحياز في تعامله مع الآخر المختلف، تعبيرا عن غلو متفرد في المركزية مقابل كثرة هامشية مذمومة، مُخفّتا بذلك صوت الإسلام الداعي إلى التسامح وقبول الاختلاف «الاعتراف بالآخر ليس أمرا طارئاً على الإسلام بل هو سمة ميزته عبر العصور» (الشيخ، ح، 2017، 295).

2/التكفير عند الشيعة: لقد ابتلي العقل الشيعي بهوى التكفير والإقصاء، وذلك لكل خارج عن أصوله وعلى رأسها الإمامة، فقد عدّوها حدا فاصلا بين الكفر والإيمان، باعتبارها أصلا من أصول الدين. ومن هنا جاء نفهم وإدانتهم لكل من رد هذا الأصل أو عدّه من الفروع، والإمامة الأولى مُثبتة لعلي رضي الله عنه، لا راد لذلك إلا جاهل أو مرتد، فلو استقرأنا في ذلك تراث الإمامية، سنجد

القدر الوافي من نصوص التوحش، لغزارة إنتاجها الكلامي فقد ذهبت إلى القول « بأن منكر إمامة علي كافر حقيقة وإن كان مسلما في الظاهر » (حب الله، ح، 2014، ص 430).

لقد لعبت فكرة الأصول دورا بارزا في ذلك التمييز الشاخص بين الفرق كاجتهادات بشرية تم تقديمها ليميز الطيب من الخبيث في الإعتقاد، وهذا ما تمثله العقل العقدي الشيعي كباقي العقول الكلامية في تكفير المخالف، والتنكيل به وتذليله، إما مؤمن بخلافة أبي بكر وعمر، أو رافض للعصمة، أو منكر للنص ومُبدِّل لتصور المهدوية، أو رادِّ مشكِّك في إمامة الاثنا عشر، فهي كلها توجب الكفر، والزندقة والإخراج من الدين، ولم تسلم حتى الفرق التي وافقتهم الولاية الأولى لعلي عليه السلام، ذنبها أنها خرجت عنهم في ترتيب الأئمة كالإسماعيلية والزيدية « فينبغي أن يُعلم أن جميع من خرج عن الفرقة الاثنا عشرية من أفراد الشيعة كالزيدية والواقفية والفضحية ونحوها. فإن الظاهر أن حكمهم كحكم النواصب فيما ذكرنا لأن من أنكر واحدا منهم (عليهم السلام) كان كمن أنكر الجميع كما وردت بهم أخبارهم » (البحراني، ي، ص 189).

كان لابد لهذه العقيدة من سلطان تقوى به وتتمدد، فالالتحام بالسياسة والدنو من السلطان، هو ما يخدم مراد الفرقة؛ التي تبغي الانتصار لمقولاتها والانكسار لغيرها، وكُتب ذلك للعقل الشيعي الاثنا عشري مع قيام الدولة الصفوية في إيران على يد شاه اسماعيل الأول (ت930هـ)، والذي كان شديد التعلق بالمذهب الشيعي الإمامي، فلم يتأخر في فرض التوحيد المذهبي والسياسي « فرض اسماعيل، بعد أن استولى على تبريز، المذهب الشيعي الإثني عشري على سكانها وأجبرهم على وضع علامة القزلباش، واضطهد مخالفه من أهل السنة وقتل منهم نحو عشرين ألفا وكان يمتحنهم بطرق شتى، ... » (الطُّقوس، م، 2009، ص 55، 54).

أمنت الإمامية كباقي الفرق أنها هي المقصودة من حديث الفرقة الناجية، وهي حاملة هم الدفاع عن الدين والحفاظ على سننه، والقضاء على كل بدعة دخيلة تشوش على هذا الدين، خصوصا على مستوى العقيدة تحقيقا للإسلام المطلوب « فوجدنا الفرقة الناجية هي الفرقة الإمامية، لأنهم باينوا جميع المذاهب، وجميع المذاهب قد اشتركوا في أصول العقائد، وهذا تحقيق متين، » (الجزائري، ن، 2010، ص 224).

3/التكفير عند المعتزلة: استطاعت المعتزلة أن تبني أصولا للاعتقاد يتوحد أتباعها عليها، ولاشك أن الصياغة النهائية لمقولات الاعتزال كانت مسبقة بزاعات وخلافات وجدل مع الفرق، تَوَجَّهَ البحث الإعتزالي بأصول خمسة عُدت مقدسات في تاريخ الفرقة، والتي أضحت مدار البحث العقدي، يلقنوها للناس كما تُلَقَّنُ الشهادة لطالب دين الإسلام « وليس أحد منهم يستحق اسم

الإعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزل بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي « (الخياط، أ، 1925، ص 127، 126).

جعلت المعتزلة من أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذريعة في كشف عورات الخصوم، لينالوا نصيبهم من الفضح والتنكيل إذا لم يرجعوا عن دعاويهم وآرائهم، وهم للحرية دعاة وللعقل منتصرين « إعلم أن أحد ما عول عليه شيوخنا رحمهم الله تعالى في تكفير المجبرة والمشبهة الجهل بالله تعالى » (البستي، أ، 1129، ص 20)

كما نالت المجبرة القدر الوافر من الرد والإفحام من قبل القاضي عبد الجبار (ت 415هـ) الذي طرح أدلة كثيرة في كتبه تنقض مقالاتهم وتقبح فيها، لينتهي إلى أن فلسفة الجبر تؤذن بالخروج من الدين لصاحبها وتَنقُضُ مِلَّتَهُ، لما فيها من لوازم تنجر عنها تُفْسِدُ معها التوحيد والعدل، وتُسَفِّهُ الوعد والوعيد مما لا يُنَاحُ تفصيله هنا، وكان حكم القاضي فيهم « وهؤلاء المجبرة مع علمهم بقبح هذه المقبحات أضافوها إلى الله تعالى من غير حشمة ولا مراقبة، ... فقد صار حالهم أسوأ من حال سائر الكفرة... فصار حالهم لهذه الوجوه شراً من حال سائر المبطلين من الملحدة والمجسمة وغيرهم » (بن أحمد، ع، 1996، ص 778)، وللمشبهة نصيب في ذلك خاصة أن المعتزلة قد تفانوا في التنزيه، إلى درجة أن عطّلوا الصفات فرارا من تعدد القدماء كما سئل في ذلك القاضي « فلم لقبتموهم بذلك ورميتموهم به و أخرجتموهم من أن يكونوا موحدة ؟ » (البلخي، ا، بن أحمد، ع، الجشعي، ا، 2017، ص 160).

كما كَفَّرَت المعتزلة كل رافض غير مقَرٍّ بخلق القرآن وأُسْقِطَ عنه التوحيد، لأن تلك المقالة عُدَّت أصلا اعتقاديا فرعيا يمس جوهر التوحيد. فلم يكن له حظ في الدين. وقد إستعانت المعتزلة كغيرها من الفرق بالسياسة، نصرة لعقيدتها وبسطاً لمقولاتها، وهو ما تعزز بإعلان المأمون (ت 218هـ). ذلك، وفاء لاعتقاده الاعتزالي، فبدأ بمراسلة الفقهاء لإمتحان العلماء في مقالة حدوث الكلام الإلهي، على رأسهم أهل الحديث وفقهاؤهم وكان ذلك سنة 218هـ كما يرويها الطبري (310هـ)، وكانت الرسالة تحمل الترسيم النهائية للعقيدة بلغة إعتزالية « فإن أمير المؤمنين يرى أن تَسْتَتِيبَ من قال بمقالته، إذ كانت تلك المقالة الكفر الصُّرَّاح، والشرك المحض عند أمير المؤمنين، فإن تاب منها فأشهر أمره، وأمسك عنه، وإن أصرَّ على شركه، ودفع أن يكون القرآن مخلوقا بكفره وإلحاده، فاضرب عنقه، وابعث إلى أمير المؤمنين برأسه » (الطبري، م، ص 641).

إن هذه النصوص عُدَّتْ شواهد تاريخية على تورط المعتزلة في القمع المذهبي والعنصرية الإيمانية التي مارسوها على مخالفيها، فأصبحت مقولة الحرية التي نافحت عنها مجرد شعار تُخفي وراءه التعصب الذي يضيق بالآخر ويرفضه « كل المذاهب الإسلامية فرضت وجودها من خلال نبذ الآخر، ولم تتضح معالمها الحقيقية إلا بإقصائه وتكفيره . فليس هناك معنى للتسامح الحقيقي سوى نفي الذات، لأن العلاقات المذهبية قائمة على تأكيدها وتقديسها مع نفي الآخر. فتكون خياراتها أنطولوجية تضعها بين الوجود والعدم " (الغرباوي، م، 2008: ص48)

4/ التكفير عند الأشاعرة : لم تخرج المدرسة الأشعرية عن مفهوم الفرقة الناجية، فقد كشف أبو الحسن الأشعري (ت324هـ) في كتاباته عن أهل الزيغ والبدع من النحل المخالفة للمعتقدات الأشعرية « أما بعد فإن كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر والحرورية وأهل الزيغ. فيما ابتدعوا وخالفوا الكتاب والسنة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وأجمعت عليه الأمة كفعل المعتزلة والقدرية » (الأشعري، أ، ص8، 7)، كما تابع الإمام الجويني (ت478هـ) في الرد على المذاهب المخالفة؛ كقول أصحاب النص من الشيعة والقدح في مقالهم والانتصار لرأي السنة في البيعة والاختيار « فقد بطل ادعاء النص وطاح، واستبان الحق لباغيه، ولاح، ووضح بطلان مذهبه على الخصوص » (الجويني، أ، ص68).

كان للسياسة حظ في نصرة هذا المذهب، فلقد استطاع الإيمان الأشعري أن ينفذ إلى فؤاد الوزير السلجوقي نظام الملك (ت485هـ) فِعْلَنُهُ معتقدا رسميا، يُؤدَّنْ به على المنابر وفي الشوارع والأسواق، ويُمْتَحَن الناس فيه كعقيدة رسمية للدولة « طغى الأشاعرة أيام السلاجقة في ظل سيادة الفقه الشافعي، والمدرسة النظامية، مدرسة الوزير نظام الملك ذات المذهب الواحد: ولعلها كانت الخطوة الأولى نحو الفكر الواحد: أو الحزب الواحد في الفكر والسياسة » (الخيون، ر، يونيو/تموز 2011، ص34)، ولم يكن الغزالي (ت505هـ) ببعيد عن هذا السلوك الإقصائي والذهنية المصادراتية لليقين والحقيقة، فلقد حمل كتاب "فضائح الباطنية" صورة واضحة وفاضحة عن عقلية الاستبداد والتسلط، فاستباحث دماً، وهتكت عرضاً دون إعتبار لإنسانية الرؤية الدينية، وبشرية كل معرفة مستمدة من النص، فلم يحمل معه بوادر التسامح والتحاور والتواضع، لأن الإعتقاد المُنْجَز حَقَّرَ شعور الكراهية والقدح واللعن والتكفير، ليُصْدَر في حقهم حكم القتل والتهجير والتَّربُّص بهم والغدر « والقول الوجيز فيه أن يسلك بهم مسلك المرتدين في النظر في الدم والمال والنكاح والذبيحة ونفوذ الأقضية وقضاء العبادات ... وإنما الواجب قتلهم وتطهير وجه الأرض منهم _ هذا حكم الذين يُحْكَم بكفرهم من الباطنية. وليس يختص بجواز

قتلهم ولا وجوبه بحالة قتالهم بل نغتلهم ونسفك دماءهم فإنهم مهما اشتغلوا بالقتال جاز قتلهم « (الغزالي، أ، ص 156)، وإن ظهرت روح التسامح في بعض مدونات الأشعري. فإن الأتباع كانت لهم الاندفاع الأكبر في محاكمة العقائد، وسي الحق من كل الفرق الكلامية، فها هو أبو إسحاق الشيرازي (ت 476هـ) بعد أن استعرض لأصول الإعتقاد السني الأشعري كان حكمه في من جانب هذه المدونة « من إعتقد غير ما أشرنا إليه من أهل الحق: المنتمين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو كافر، ومن نسب إليهم غير ذلك فقد كفّرهم، فيكون كافرا بتكفيرهم له» (الشيرازي، أ، 1988م، ص 111).

5/التكفير عند أهل الحديث: نجح تيار سلفية العقيدة في بناء منظومة لاهوتية مُنقلنة (تستند إلى النقل قرآنا أو سنة ولا تعتبر إلا قليلا بالعقل)، تتوسل النص وسنن الرسول والصحابة والتابعين. بها يُعرف أهل السنة والجماعة، وهنا جاءت مناهضتهم للعقل بكل تجلياته في قضايا أصول الدين(العقيدة) « هذه مذاهب أهل العلم وأهل الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروقتها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها. فمن خالف شيئا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها: فهو مبتدع خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق . » (بن أبي يعلى، م، ص 24). هذا هو الاعتقاد السني الحنبلي الذي تم ترسيمه لعامة الناس، السائر على نهج السلف ومأثوراتهم، بعيدا عن مُخَدَّنَاتِ أهل الجدل والكلام، ولما كانت مسألة خلق القرآن قضية ساخنة اشتعل حولها الجدل بين المتكلمين وأهل الحديث، فإن للحنابلة موقفا قاسيا حيال هذه المقالة « والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق. ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهي كافر، ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف، ولم يقل: ليس بمخلوق: فهو أخبث من قول الأول، ومن زعم أن ألفاظنا به وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن: فهو جهي، ومن لم يُكفّر هؤلاء القوم كلهم فهو مثلهم. » (بن أبي يعلى، م، ص 29).

أما ابن الحنبلي (ت 536هـ) فقد جعل قول الأشاعرة (الذين ميزوا بين كلام قديم نفسي وقرآن مكتوب في المصاحف حروف وأصوات) في ذلك قد تجاوز قول النصارى واليهود « فقد خالفت الأشاعرة بدعتهم نص الكتاب، وصريح السنة وأدلة العقول، وإجماع أهل الملل من اليهود والنصارى، والزيادة على كفار قريش في تكذيب القرآن، فنعوذ بالله يا أخي من هذه المقالة. والحمد لله على العافية من هذه الضلالة، والجهالة » (الشبل، ع، ص 548)، كما لعبت السياسة دورا كبيرا في نصرة عقيدة أهل الحديث، وذلك بعد إصدار الاعتقاد القادري (نسبة إلى الخليفة

العباسي القادر بالله (ت 422هـ) الذي أصبح مرجعية في تقرير المعتقد، ومصادرة الحريات الدينية، وظلّ مُدوَّنة إيمانية تسلطية جاهزة لعامة وخاصة الناس، دافعت عنها السلطة السياسية « وتبيّن هذا الاعتقاد رؤية الحنابلة، وانحاز بإسراف إلى مواقفهم، بينما استهدف بقية المسلمين، واستباح دماء بعضهم لمجرد تمسكهم بمعتقد يخالف ما جاء فيه. » (الرفاعي، ع، الاتجاهات الجديدة في علم الكلام، 2001م، ص 6)

كانت غاية الصحيفة هي القضاء على نشاط المتكلمين، وتبديع كل العقائد المخالفة على رأسها المعتزلة، وامتدت سطوة هذه العقيدة على كل الأمصار العباسية في صورة نص مقدس واجب الإتياع متوعّد لأهل الابتداء، كما يذكر ذلك ابن الجوزي (597هـ) في حادثة استتابة القادر بالله لأهل الاعتزال والرفض وغيرهم « وامتثل يمين الدولة وأمين الملة أبو القاسم محمود أمر القادر بالله، واستن بسننه في أعماله التي استخلفه عليها، من خراسان وغيرها، في قتل المعتزلة والرافضة والاسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة، وصلبهم وحبسهم ونفاهم وأمر بلعنهم على منابر المسلمين، وإبعاد كل طائفة من أهل البدع وطردهم من ديارهم، » (ابن الجوزي، أ، ص 66) .

النتائج:

بعد هذه الجولة في تاريخ الفرق وماضي العقائد، و اطلاعنا العابر على صنيع المتكلمين في مضمار العقيدة، وموقفهم من الآخر. نصل إلى بعض النتائج التي يمكن تسجيلها على مستوى تنظير وممارسة العقل الكلامي الذي حدد نمط العلاقة بالتناحية مع الآخر :

1/ هناك علة أساسية كان لها دور في بعث منطق الإقصاء والنفور، ودرء صور الحوار الموضوعي النقي الخالص من شوائب المذهبية، والتحایل والكيد للآخر، وهو الخلل المنهجي المتمثل في المنهج الجدلي الذي تصنّعت به بحوث واستدلالات المتكلمين « ولأشك أن المنهج الجدلي الذي يقوم على الإقناع ولا يؤدي إلى الوصول إلى الحقيقة، يساعد على زيادة الخلاف بين أصحابه حيث إنّ كل واحد من المتجادلين يتمسك برأيه وليس له استعداد للتخلي عنه، وذلك كله يزيد من حدّة الخلاف، » (المغربي، ع، 1994، ص 126). ذلك أن غايته ليس البحث عن الحقيقة وإنما الكشف عن عورات الخصم وفضحها رغم انطلاقه من مقدمات الخصم وقبوله بها، بغية تسفيهه وإفحامه طلبا للانتصار واكسار الخصم لا الحقيقة بعينها يقول أبو القاسم الأصبهاني الشافعي (ت 535 هـ) : " قال علماء السلف ما وجدنا أحدا من المتكلمين في ماضي الأزمان إلى يومنا هذا رجع إلى قول خصمه ولا انتقل عن مذهبه إلى مذهب مناظره، فدل على أنهم اشتغلوا بما تركه خير من الاشتغال به " (الأصبهاني، أ، ص 101-100).

2/ كان لحديث افتراق الأمة تبعات كثيرة في تغذية الفرقة، وبعث حالة التشطي والانقسام بين أمة التوحيد، فتم توظيفه لبعث الانحصارية الخلاصية، وقد شهد هذا الحديث علامات اضطراب على

مستوى المتن والسند، مما جعل بعض العلماء يشكك فيه كحديث موضوع، « وإياك والافتراء ب » كلها هالكة، إلا واحدة « فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة » (اليماني، ب، 1996، ص 186)، فتم توظيفه لبعث الإنحصارية الخلاصية انتصارا للفرقة وتعرية الشرعية والهداية عن الخصوم، خاصة أن كل فرقة سعت إلى سحب شرعيتها من هذا الحديث لتنال شرف تمثيل الإسلام الحقيقي والإيمان الصحيح، لهذا يذهب المفكر المصري حسن حنفي إلى أنه ينبغي البدء في حوار بتغطية هذا الحديث الذي يحتاج إلى مراجعة سنديّة ومُتنيّة لأنه لا يخدم مصير الأمة " لقد أن الأوان لجيلنا أن يتجاوز أحادية الطرف، والتكفير والتخوين المتبادلين، فالفكر والوطن متسع للجميع . وإن أشد ما أضرنا هو حديث الفرقة الناجية، المشكوك في صحته عند ابن حزم والذي يكفر اجتهادات الأمة كلها، ولا يستبقي إلا واحدا هو اجتهاد الدولة القائمة. وهو ما ترسب في وعينا القومي بتكفير كل فرق المعارضة، واستبقاء اجتهاد واحد صائب هو اجتهاد السلطة القائمة " (حنفي، ح، الجابري، م، 1990، ص 7)

3/ ويبقى أخيرا التذكير بأن التعصب المذهبي والغلو في نصرة الرأي والمقالة، هو الذي قصم ظهر الأمة الإسلامية بذريعة إرضاء الله بالدفاع عنه، فيغدو الجهاد في المذهب هو جهادا في سبيل الله يقول الإمام الصنعاني(ت1128هـ) : " من أسباب الفرقة، التعصب للمذهب والجماعة، وخلاف ذلك، فالمتعصب يتمسك برأيه، ويرفض ما يخالفه حتى ولو كان حقا، » (الصنعاني، م، 1415هـ، ص 33). وقد حذر الغزالي في اعتقاده المُقتصد من لؤثة التحقير للخصوم والاستهانة بهم والذي يولد الحقد والضغينة " وأكثر المقالات إنما رُبِخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من الجهال أهل الحق أظهروا الحق في معرض التحدي والإدلاء، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء فأثاروا بين بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة ... والمجادلة والمعاندة داء محض لا دواء له، فليتحرز المتدين منه جهده وليترك الحقد والضغينة ولينظر إلى كافة خلق الله بعين الرحمة. وليستعن بالرفق واللفظ في إرشاد من ظل من هذه الأمة " (الغزالي، أ، 2009، ص 91)

4/ إنَّ حماس المتكلمين في نصرة عقائدهم والانتصار لخلفياتهم المذهبية، حرمهم من الالتزام بما أفتوا به في الأصول، وانزاحوا عما دَوَّنَتْهُ أيديهم، فعوض أن يَفْكُوا قيود التقليد والانصياع الأعلى للعقائد أحكموا وَثَاقَهُ، وكثرت الشروح والحواشي التي تتذيل المتن تبعا لتذليلهم أمام أقوال أئمتهم وشيوخهم، فعُدَّتْ صحيفة الجماعة علامة فارقة بين الإيمان والكفر، فالخلاف في مصاديق المدونة هو من سنخ الخلاف في الألوهية، فلا يمكن التغاضي أو التسامح معه، وهو ما وسع دائرة الخلاف والشقاق داخل أمة الإسلام نتيجة التعصب الأعلى، والغلو في التقليد والتقديس لاجتهادات بشرية وتبجيل التراث الإنسي المندس الحابل بالعقل المغلق والمسيح كما يرى أركون " إن العقل الاسلامي الأرثوذكسي هو الذي خلع القدسية على التراث المبلور بشكل (بشري - تاريخي)" (أركون، م، ص 232) .

خلاصة: في الأخير نستنتج أنه لم تسلم أي منظومة دينية عبر التاريخ من التعصب والانشقاق، الذي يتغذى من النظرة المعادية للاختلاف والتباين، وهو ما صدق على تاريخ علم الكلام الإسلامي الذي يحيا في الأجواء المشحونة بالنزاع والتناحر، والذي تجذرت فيه وبه ظاهرة التكفير والتبديد والتفسيق التي سحبت كل فرص التعايش والتقارب مع الآخر، وعليه ينبغي درءً لهذا المشهد السوداوي البدء بين أتباع كل المذاهب والفرق في قراءة المدونة الكلامية قراءة جديدة، يتقدم العقل الخالص فيها بنية تفكيك البنى والآليات التي غذت العنف والتعصب الديني الذي قصم ظهر أمة الإسلام، بغية طمسها وتفعيل مشروع علموية الدرس الكلامي الذي ينبغي أن يحمل همّة علم الكلام الجديد، ليضع المعرفة الدينية أمام حتمية الانفتاح على علوم الإنسان والمجتمع، وفتح باب الاجتهاد لتجاوز عقدة التقليد، وإمكان مراجعة مصادر التلقي وآليات القراءة وأدوات الفهم، من أجل تقديم حل جذري لا ترقيعي لإشكالية التعايش بين المختلفين من أبناء هذا الدين .

قائمة المصادر والمراجع :

1. بن الجوزي، أبو الفرج، (د. ت) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ج15، د ط، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
2. الأجرى، أبي بكر. (1997). كتاب الشريعة ج1، الرياض، السعودية: دار الوطن.
3. الأشعري، أبو الحسن. (2017). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ج1، القاهرة، مصر: دار الطلائع.
4. الأشعري، أبي الحسن . الإبانة عن أصول الديانة، بيروت لبنان : دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع.
5. أطفيش، محمد بن يوسف. (1973). كتاب النيل وشفاء العليل، بيروت، لبنان : دار الفتح.
6. البحراني، يوسف، الحقائق الناطرة ج5 قم، إيران : مؤسسة النشر الإسلامي.
7. البستي، أبو القاسم. (1129). كتاب البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، ، تهران، إيران: مركز نشر دانشكاهي.
8. البلخي، أبو القاسم و بن أحمد، عبد الجبار و الجشي، الحاكم. (2017). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، بيروت، لبنان: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.
9. بن أحمد، عبد الجبار. (1996). شرح الأصول الخمسة، القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.
10. الجزائري، السيد نعمة الله. (2010). الأنوار النعمانية ج2، بيروت، لبنان : مؤسسة الأعلى للمطبوعات.
11. الجويني، أبو المعالي. (1979). غياث الأمم في التيات الظلم، الإسكندرية، مصر: دار الدعمة.
12. حب الله، حيدر. (1381). علم الكلام المعاصر، قم، إيران: المركز العالمي للعلوم الإسلامية .
13. حب الله، حيدر. (2014). اتجاهات العقلانية في الكلام الاسلامي، ط1، بيروت، سلسلة كتاب نصوص معاصرة، الانتشار العربي.

14. الخياط، أبو حسين. (1925). الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد، القاهرة، مصر : مطبعة دار الكتب المصرية.
15. الخيون، رشيد. (2011). لا إسلام بلا مذاهب، مدارك إبداع نشر ترجمة وتعريب .
16. الرفاعي، عبد الجبار: الإجهاد الكلامي مجلة قضايا اسلامية معاصرة، الانجاهات الجديدة في علم الكلام، العددان السادس عشر والسابع عشر، 1422هـ/2001م الفلاح للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان .
17. الشبل، علي بن عبد العزيز، ابن الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة ج1، مجموعة التحف النفاس الدولية للنشر ولتوزيع .
18. الشهرستاني، أبي الفتح. (2008). الملل والنحل بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
19. الشيرازي، أبو إسحاق. (1988). شرح اللمع ج1، بيروت لبنان: دار الغرب اللباني.
20. الصنعاني، محمد بن اسماعيل. (1415). حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، المملكة العربية السعودية: دار العاصمة للنشر والتوزيع.
21. الطبري، أبي جعفر، تاريخ الرسل والملوك ج8، مصر، القاهرة : دار المعارف .
22. الطقوس، محمد سهيل. (2009). تاريخ الدولة الصفوية (في إيران)، بيروت، لبنان : دار النفائس.
23. الغزالي، أبو حامد، فضائح الباطنية، الكويت: مؤسسة دار الكتب الثقافية.
24. محمد بن أبي يعلى، (د. ت) طبقات الحنابلة ج1، د ط، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية.
25. المغربي، عبد الفتاح. (1994). حقيقة الخلاف بين المتكلمين، القاهرة، مصر: الناشر مكتبة وهبة.
26. اليماني، بن الوزير. (1996). العواصم والقواصم ج1، بيروت، لبنان : مؤسسة الرسالة.
27. الغرابوي، ماجد (2008) النص وسؤال الحقيقة، د ط، سيدني، أستراليا: دار أمل جديدة.
28. الأصهباني، أبي القاسم (د ت) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، ج1، د ط، د م، دار الراية للنشر والتوزيع
29. الشيخ، حليلة، (2017). صورة الآخر في الإسلام محمد عمارة أنموذجا. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، (07)، 295.
30. حنفي، حسن ومحمد، عابد الجابري. (1990) . حوار المشرق والمغرب (ط1). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
31. الغزالي، أبو حامد (2009). الاقتصاد في الاعتقاد، دط، القاهرة: دار البصائر.
32. أركون، محمد، (دت). قضايا في نقد العقل الديني .كيف نفهم الإسلام اليوم؟، (دط) بيروت: دار الطليعة.